روح الاستغلال
انعدام الأمن والسلب في مدغشقر

لا تعكس المؤسسات الأمنية في مدغشقر الاحتياجات الأمنية لمواطنيها أو متطلبات الدولة، فقد عملت على تأطيرها، بدلاً من ذلك، أحداث تاريخية طارئة خلال عملية إنهاء الاستعمار في الجزيرة. ونظراً لما تميز به القطاع الأمني، من البدء، بالضعف وعمل تأثيرات خارجية على تقويضه بشكل مستمر، فقد استغل رؤساء الدولة المتعاقبون وحاشيتهم هذا القطاع الأمني. وعوض أن تشكل مؤسسات الجيش والدرك والشرطة وحدات فعالة بمهام واضحة، فقد تميزت قواتها النظامية بتقاضي أجور متدنية وبأعداد مفرطة من الضباط ذوي الرتب العالية المنهمكين وراء أجندتهم السياسية والاقتصادية.

لقد أضحت القوات المسلحة والشرطة، بعد مرور خمسين سنة على استقلال مدغشقر، خطراً على أمن الجزيرة. فما أطاح بالرئيس مارك رافالومانانا في شهر أذار/مارس ٢٠٠٩، ليس انقلاباً عسكرياً عنيفاً، ولا حركة شعبية، كما تدعي في الغالب الحكومة الانتقالية الحالية التي يقودها أندري راجولينا، إنما فقدان رافالومانانا السيطرة على جهاز أمن الدولة، والدور الحاسم الذي أداه تمرد ضباط الصف في انتقال غير دستوري للسلطة إلى راجولينا.

لقد ولّد قطاع أمني مختل وظيفياً، مردوفاً بموقع مدغشقر الاستراتيجي والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية والتضاريس الصعبة والحدود المفتوحة التي تستهوي جهات قائمة على سلب الموارد الطبيعية والانخراط في الاتجار غير المشروع ، الظروف المواتية لنشوب عنف مسلح بنسب تبعث على القلق. ينظر الفصل في ثلاثة أنواع رئيسية من مظاهر انعدام الأمن: الإجرام المسلح واستفحال أعمال قطاع الطرق في المناطق الريفية وشبكات الاتجار الدولي في الجزيرة. ويركز الفصل، لإحراز هذا، على ما تؤديه الجهات الفاعلة في أمن الدولة من دور يحول دون ايقاف التدهور الأمني أو في إدامته.

استنتاجات الفصل الرئيسية هي:

- عجز مدغشقر في تطوير قوات أمن دولة فعالة يعزى، إلى حد كبير، إلى التراث الاستعماري والموقع الاستراتيجي للبلد. ونتيجة لذلك فإن المبدأ الرئيس للعمل في الجيش أو قوات الدرك هو السعي إلى إحراز مكاسب شخصية.
- تورط القوات المسلحة في مدغشقر الدائم، منذ تسييسها واستحالتها أداةً في السبعينات، في الصراع على السلطة

ليس من الواضح تماماً عدد الذين قتلوا حين فتحت قوات الامن، التي تحرس المكاتب الرئاسية لمارك رافالومانانا، النار على المتظاهرين، ٧ فبراير/شباط ٢٠٠٩ © والتر استرادا / صورة وكالة الصحافة الفرنسية

الجنود المتمردون الموالون لأندري راجولينا يستولون على أحد مكاتب الرئاسة في وسط انتاناناريفو، ١٦ مارس/اذار ٢٠٠٩ © جيروم ديلي/ صورة اسوشيتد برس

السياسية والمداخل الاقتصادية إلى ثروة البلاد من الموارد.

- اتصاف القطاع الأمني في مدغشقر بتقاضيه أجوراً ما دون الكفاية وبقوات نظامية سيئة التجهيز ووفرة مفرطة بعدد الضباط من ذوي الرتب الرفيعة وتكاثر وحدات التدخل الخاصة بصلاحيات مشكوك فيها.
- شدة تكاثف التمالُؤ (التواطؤ) بين عناصر القطاع الأمني في البلاد والمصالح التجارية الأجنبية والمحلية على حد سواء منذ اندلاع الأزمة السياسية في أوائل سنة ٢٠٠٩. وتمخض عن الفراغ الأمني الناجم ارتفاع في حوادث الإجرام المسلح واتساع في أعمال اللصوصية في المناطق الريفية، وأكتسبت مدغشقر أهمية بوصفها مركز اتجار دولياً.
- قيام إدارة الدولة بالتشجيع على تنظيم مبادرات مراقبة الاحياء وتشكيل جماعات قروية للدفاع عن النفس. كما غضت الطرف عن عمليات شركات الأمن الخاصة الأهلية المتسمة بعدوانيتها الشديدة في تعقب العصابات الريفية.

أضحت القوات المسلحة والشرطة خطراً على الأمن في مدغشقر.

وفي أبان ذلك علقت برامج التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف كافة. فمثل هذه الأعمال، حسب ما يقال، تتطلب شريكاً وطنياً شرعياً. ومثلما هي الحال في سنة ٢٠٠٢، لما كانت البلاد على شفا حرب أهلية، اتخذ المجتمع الدولي إستراتيجية الانتظار والترقب، ونأى بنفسه خارج الأزمة، أملاً في عودة حكومة منتخبة بحيث يمكن معاودة تطوير التعاون معها.

فمرور كل يوم آخر على دوام الجمود السياسي في مدغشقر يصب في مصلحة الشبكات الإجرامية التي تواصل تعظيم مواقعها في الجزيرة. وما لم تحل الأزمة ويعالج اختلال القطاع الأمني بشكل مباشر، فسيبقى النزيف الاقتصادي والتدهور البيئي والعنف المسلح والفقر الشديد من أهم الخصائص الرئيسية لرابع أكبر جزيرة في العالم.